

العمير: تنسيق مع «الصحة» لإنجاز قانون هيئة الزراعة

لاري: تقرير «الأولويات» عن متابعة القوانين الأسبوع الجاري

وحول قانون الهيئة العامة للطرق والنقل البري أفاد بأن القانون يتعلق بعدة إدارات بجهات حكومية متعددة كوزارة المواصلات والبلدية ووزارة الداخلية والأشغال العامة، مشيراً إلى أن هيئة الطرق ستنتهي قريباً من إعداد اللوائح التنفيذية للقانون بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع.

ويشأن قانون الهيئة العامة للزراعة أوضح أنه خلال الثمانية أشهر الماضية تم الانتهاء من أغلب اللوائح التنفيذية للقانون وتبقت جزئية واحدة تتعلق بالادوية والبيطرة والتي تتطلب تنسيقاً مع وزارة الصحة لإنجازها.

وحول مشاريع وزارة الأشغال قال العمير إن الخطة الموضوعية للمشروع الاستراتيجية تسير بشكل جيد «لأن هناك بعض التعثر في عدد من المشاريع لوجود خلافات قانونية معينة تم إحالت بعضها للفضاء الأخرى في طور الإحالة حتى تحسم هذه الأمور».

وأضاف أن الفترة المقبلة ستشهد افتتاح بعض المراحل لعدد من الطرق الرئيسية والاستراتيجية في البلاد مشيراً إلى أن مقال مستشار جابر الأحمد وعد بتسليم المشروع خلال الفترة القريبة العاجلة على أن يتم التنسيق مع وزارة الصحة لإدخال الأجهزة الطبية وتثقيفه.

وحول مشروع مبنى الركاب الجديد لمطار الكويت الدولي قال الوزير العمير إن «المشروع في دورته المستندية، حيث فضت المطايف وعلمت الأسعار، والمخاطبة الآن مع ديوان المحاسبة والجهات الرقابية الأخرى حتى نتأكد تماماً من استكمال الدورة المستندية وسلامة الإجراءات»، كما أشار العمير إلى إحالة الحكومة لمشروعها في شأن إنشاء الهيئة العامة للفساد وكشف الأذى المالية إلى مجلس الأمة متوقفاً عرضه وإقراره خلال الدورة المقبلة للمجلس (المقرر عقدها في 12 يناير المقبل).

هيئة النقل فقد شكل مجلس إدارة في ماسر الماضي والانتها من اللائحة المالية والإدارية واعتمدها ورفعت اللائحة التنفيذية لمجلس الوزراء لاعتمدها وجر الآن مناقشة لائحة المناقصات التي يتوقع الانتهاء منها يناير 2016 وفيما يخص هيئة الزراعة تمت مناقشة قانون 2015/18 واستعرض لائحته التنفيذية على مجلس الإدارة لاعتمدها خلال 3 شهور.

وأشار لاري إلى أن مؤسسة الطرقي الكويتية بانتظار ما سينتهي إليه المجلس بخصوص الموظفين الذين تقدموا إلى طلب إعادة النظر في نقلهم إلى الهيئة ومنهم 158 موظفاً مطالبون بعودتهم للكويتية، مبيناً أن موضوع الكويتية مرتبط بين الرغبة السياسية والقرار عند الحكومة بالنهاية لمعرفة بأي اتجاه سوف يسيرون كذلك هناك رغبة نيابية للبعض يرون أن تكون نفاقاً جواياً والبعض الآخر يرى أن تخصصوا وتطرح للبيع كما صدر القانون قبل عدة سنوات وهو أمر يجب أن يحسم من قبل المجلس بالتعاون مع الحكومة مع استمرار الكويتية كناقلاً وطنياً آمن فتلخص جميعاً. وحول جدول الأعمال الجلسة السابقة أوضح لاري أنه تم تأجيله إلى جلسة 12 يناير القادم بما فيها استجواب وزير الصحة من جانبه، قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الأشغال العامة د.علي العمير إن اجتماعه مع لجنة الأولويات الرئاسية أمس أحد جساء لإطلاع اللجنة على المستوى التنفيذي للقوانين التي صدرت بشأن الجهات التابعة له وهي قوانين هيئة الطرق والبيئة والزراعة.

وأوضح الوزير العمير في تصريح صحفي بمجلس الأمة في شأن القانون الذي صدر العام الحالي بتعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنة 2014 بإصدار قانون (حماية البيئة) أن اللائحة التنفيذية للقانون يصدر عرضها على مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة خلال الشهرين القادمين لاعتمدها.

وأيضاً لاري إن اللجنة ناقشت مع وزارة التربية مشروع قانون التعليم الإلزامي، حيث أوضح وكيل الوزارة أنه جار تنفيذ هذا المشروع على المراحل الابتدائية المتوسطة والثانوية جار دراسة جعلها إلزامية في مرحلة رياض الأطفال.

وأوضح لاري إن اللجنة تابعت مع وزارة الداخلية قانون البصمة الوراثية الذي سيتم البدء فيه خلال مارس أو أبريل 2016 القادم عبر جمع العينات، حيث خصص مبلغ 15 مليوناً لتشييد مبنى لهذا المشروع والحصول على نصف مليون عينة للبصمة الوراثية وتم تخصيص أرض بمساحة 2500 متر ضمن مديرية أمن محافظة حولي لإقامة مشروع البصمة الوراثية مشيراً إلى أنهم تابعوا كذلك مع الوزارة قانون 68 بشأن العمالة المنزلية، حيث شكلت الوزارة لجنة برئاسة طلال معرفي وفي 3 ديسمبر الماضي تم الانتهاء من وضع اللائحة ورفعها إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ومنتظر اعتمدها قريباً لما لها من أهمية في إنشاء شركة مرتبطة بالعمالة المنزلية.

وتطرق لاري إلى اجتماع اللجنة مع ثلاث جهات يمثلهم وزير الأشغال وهي البيئة والنقل والزراعة وبالبنسبة للبيئة أخذنا وعداً منهم بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة خلال ستة أشهر أما



د.علي العمير

القانون 147 / 1993، وذلك بسبب إدخال 13 تعديلاً على هذا القانون وإعادة النظر في موضوع الرقابة المسبقة كونها تساهم في تعطيل طرح المشاريع.

وقال لاري إن اللجنة ناقشت مع وزارة التربية مشروع قانون التعليم الإلزامي، حيث أوضح وكيل الوزارة أنه جار تنفيذ هذا المشروع على المراحل الابتدائية المتوسطة والثانوية جار دراسة جعلها إلزامية في مرحلة رياض الأطفال.

وأوضح لاري إن اللجنة تابعت مع وزارة الداخلية قانون البصمة الوراثية الذي سيتم البدء فيه خلال مارس أو أبريل 2016 القادم عبر جمع العينات، حيث خصص مبلغ 15 مليوناً لتشييد مبنى لهذا المشروع والحصول على نصف مليون عينة للبصمة الوراثية وتم تخصيص أرض بمساحة 2500 متر ضمن مديرية أمن محافظة حولي لإقامة مشروع البصمة الوراثية مشيراً إلى أنهم تابعوا كذلك مع الوزارة قانون 68 بشأن العمالة المنزلية، حيث شكلت الوزارة لجنة برئاسة طلال معرفي وفي 3 ديسمبر الماضي تم الانتهاء من وضع اللائحة ورفعها إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ومنتظر اعتمدها قريباً لما لها من أهمية في إنشاء شركة مرتبطة بالعمالة المنزلية.

وتطرق لاري إلى اجتماع اللجنة مع ثلاث جهات يمثلهم وزير الأشغال وهي البيئة والنقل والزراعة وبالبنسبة للبيئة أخذنا وعداً منهم بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة خلال ستة أشهر أما

البناء سواء على نمط البيوت أو الشقق حسب الطلبات التي لديها، مبيناً أن الوزارة ملزمة بتطبيق القانون خلال ثلاث سنوات من تاريخ لاري إن وزير الإسكان بين مشاركة القطاع الخاص تجريبية في بناء 6 آلاف وحدة سكنية في المطالع وستكون هناك شركة مساهمة تابعة بالكامل للهيئة العامة للإسكان، وتكمن مهمتها في وضع السياسات والتنفيذ وفق اختيارات الهيئة من القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع، لافتاً إلى أن وزارة الإسكان بصدد استثمار الأراضي التي لديها للاستفادة منها خصوصاً أن القانون يخولهم طرح الأراضي للبيع بالمراد العلني ولكنهم يرون أن الطلبات التي لديهم لها الأولوية قبل الاستفادة من الأراضي المقطع الخاص. ومضى قائلاً: كذلك لدى وزارة الإسكان بنود بالقانون تسمح لهم باستثمار بعض الخدمات حيث تم توقيع عقدين مع شركة المترو الوطني لاستثمار محطتين في المشاريع لديهم ضمن التوسع الاستثماري مع الشركات، مبيناً أنه تم توقيع عقد مناقصة لمدينة المطالع للطرق الرئيسية والشبكات لمدة أربع سنوات، ومن ثم طرح العقد الثاني للجنة التحية لـ 18 وحدة سكنية يتبعها عقد ثالث لـ 12 ألف وحدة، ومن المتوقع تعيين مدير مشروع مدينة المطالع يتمحور دوره في تخليق العمل ووضع الجداول الزمنية التنفيذية لهذه العقود، إذ سيتم تسليم المواطنين مساكنهم للبناء في المطالع مطلع 2018. كما أن الوزارة بصدد إعادة صياغة



احمد لاري

استكملت لجنة الأولويات متابعة الدفعة الثانية من الوزارات في تنفيذها للقوانين، وبذلك أنهت اللجنة مناقشة جميع الوزارات في هذا الشأن.

وأكد مقرر اللجنة النائب احمد لاري أن اللجنة سوف تعد تقريرها حول القوانين التي تحتاج إلى متابعة وتنفيذها من قبل الوزارات المعنية، وذلك خلال الأسبوع الجاري تمهيداً لرفعه للمجلس.

وأضاف لاري أنه تمت مناقشة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل التي حضرت جانباً من اجتماع اللجنة حول قانون حقوق الطفل حيث بينت وزيرة التعليم أن أسباب تأخير تنفيذ القانون يعود إلى ارتباطه بالعديد من الوزارات الأخرى كالإعلام والتربية والداخلية والصحة، لافتاً إلى أن اللائحة التنفيذية للقانون ستصدر خلال أسبوعين.

وفيما يخص وزارة التخطيط، أوضح مسؤولو الوزارة التزامهم بالخطّة والقوانين ربع السنوية للمجلس ومنها خطة التنمية 2015/2014 وتطبيق القانون 115/2014 وقانون 10/2015 المتزمين بها وفق الخطة. وذكر لاري إن اللجنة ناقشت مع وزير الإسكان قانون «من باع بيته»، إذ تم فرز الطلبات وقد تقدم للاستفادة من القانون 3200 مواطن قبل منهم 1885 طلباً ورفض 1949 طلباً، مؤكداً أنه تم وضع الأولوية لمن قبلت طلباتهم حسب تاريخ بيع البيت فمن باع بيته قبل له أولوية الحصول على صفة الإيجار قبل الآخرين واعد كشفاً بذلك مشيراً إلى أن ذلك لا يعني أن من ينطبق عليه القانون لا يحق له التقديم، إنما مازال الباب مفتوحاً أمام من ينطبق عليه القانون.

وزاد بقوله: وزارة الإسكان طلبت الأراضي من البلدية، وجر البحث في منطقتين لتنفيذ قانون من باع بيته منها منطقة جهة الجهره والمنطقة الأخرى جهة مدينة صباح الأحمد السكنية، وبعد تخصيص هذه المواقع ستقوم الوزارة بإعداد المخططات الأزمة

للإظهار الحقيقية). فهل كان رفض تدخل الطلاب المؤيدين للقانون يحقق مصلحة العدالة؟ وهل كان الإعراض عن الفتاوى الشرعية الرسمية (وهي التي وضحت الوضع الشرعي الأمثل المطلوب في القانون) يحق إظهار الحقيقة الشرعية؟ والأمر الأكثر استغراباً أن المحكمة قالت إن الاختلاط في حد ذاته من المسائل الاختلافية التي لا تضبطها نصوص شرعية مقطوع بها في ثبوتها أو دلائلها؛ وهذا القول يستوجب الوقوف عنده ومناقشته؛ أولاً، لا يوجد في الدستور أو في مذكرته التفسيرية أي ذكر أو بيان أن المقصود بالشرعية الإسلامية في المادة الثانية من الدستور هي النصوص الشرعية قطعية الدلالة والثبوت، بل على العكس بينت المذكرة التفسيرية للدستور أن المقصود بالشرعية الإسلامية الواردة في المادة الثانية من الدستور هي بمعنى: (الفقه للمشرع واختيار أصح الاجتهادات وأفضلها للبلاد وظروفها، وليس يخفى على أحد أن المشرع الكويتي دأب على هذا النهج في قوانين كثيرة أشهرها قانون الأحوال الشخصية حيث اختار أصح الاجتهادات شرعاً وأفضلها وليس فقط النصوص قطعية الدلالة والثبوت (مثل طلاق السكران والثلاث طلقات في المجلس الواحد والزواج دون ولي)، وكذلك فعل في قوانين الأحداث والمخدرات والمفرقات والقانون المدني وغيرها الكثير التي لا تخلو مسائلها من الاختلافات الفقهية، إذن فإن اشتراط ذلك الشرط يخالف نص المذكرة التفسيرية للدستور وهي اللزمة بإجماع الفقه الدستوري وبخالف جملة القوانين الكويتية. وحتى لو اختار المشرع قولاً مرجوحاً من الفقه الإسلامي ورأى أنه يمثل مصلحة الأمة في الوقت الحاضر (مثل قانون الوصية الواجبة مثلاً) لما جاز النعي عليه بأنه يفتقر إلى النصوص قطعية الثبوت والدلالة. وثانياً، وفي هذا الصدد يجب أن نبين أن اختلاط المرأة المتبرجة كاشفة الشعر والساقين والذراعين بالرجال أمر محرم بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين وجميع المذاهب، وهذه الحالة هي التي تشكل معظم الواقع اليوم وهي التي يخاطبها القانون ويمنع الاختلاط من أجلها والحكم الشرعي فيها ليس من الأمور الاختلافية كما ذكرت المحكمة. ومن المفيد أن نذكر هنا بأن دعم عثمان خليل الخبير الدستوري الأول كتب في مذكراته التي كان يدرسها في جامعة الكويت يندرج فيها صدور قانون يمنع تداول الخمر في الكويت عام 1965 رغم الخلاف بشأنه في ذلك الوقت. الخلاصة: أن نص القانون هو نص أمر وغيابه وغاياه غاية المشرع هي المنع المتدرج للاختلاط من أجل الوصول للوضع الشرعي الأمثل، وقد صدر مثل كل القوانين المدنية من خلال الفتاوى الدستورية التي تمثل الأمة وقد صوت عليه بالإجماع وهو لا يخالف الدستور. والله الموفق.

نظرات في حكم المحكمة الدستورية

بشأن قانون منع الاختلاط

بشأن قانون منع الاختلاط

بشأن قانون منع الاختلاط

بشأن قانون منع الاختلاط

بشأن قانون منع الاختلاط

بشأن قانون منع الاختلاط

بشأن قانون منع الاختلاط

شملت وصفات للتنحيف والمقويات والهرمونات 70٪ منها مهربة أو مزورة أو غير مسجلة أو مفحوصة

ضبط كميات من الأجهزة والمستحضرات الطبية المفشوشة

بعدة جولات تفتيشية مباحثة على عدد من الأندية والمعاهد الصحية والصالونات النسائية بالقطيع الأهلي بمحافظة حولي، وتمكنت من ضبط كميات كبيرة من المنتجات الطبية والأدوية مجهولة المصدر تضم مراهم وكريمات وأعشاب بالإضافة إلى سرنجات لأخذ الحقن منتهية الصلاحية وعدد من الأجهزة والمعدات الطبية الملوثة والتي تشكل خطورة على حياة السيدات من مرثادي هذه الصالونات والشباب من مرثادي الأندية والمعاهد الصحية.

وأكد السهلاوي أن الصحة وأجهزتها لن تتهاون في شأن ضبط الأدوية المفشوشة والمزيفة التي تنتشر إعلانات للترويج عنها في مواقع التواصل الاجتماعي وستظل الوزارة ولجان التفتيش في ملاحقتها للمتاجرين بأرواح البشر.

السهلاوي: لا تهاون في تطبيق القانون على مروجي المستحضرات المفشوشة

وبين أن لجنة التفتيش التي تترأسها الوزارة ممثلة في مدير إدارة التفتيش ولجان التفتيش ستستغل بالمرصاد لكل من تسول له نفسه تعريض حياة المواطنين للخطر ومحاوله الأضرار بالأمن الصحي للبلاد.

نحذر المواطنين والمقيمين من مغبة استخدام أو تعاطي أي أدوية أو كريمات أو أعشاب وكبسولات مجهولة المصدر

وأيضاً في تصريح صحافي أن معظم الأجهزة والمنتجات الطبية التي تم ضبطها في المعاهد الصحية والصالونات النسائية الخاصة، أدوية مقلدة أو مهربة أو أدوية مجهولة المصدر، مبيناً أنها تمثلت في وصفات للتنحيف والمقويات الحشوية والهورمونات، وأن 70٪ منها مهربة أو مزورة أو غير مسجلة أو مفحوصة، مبيناً أنه تم ضبط بعضها معياً في أكياس معدة للبيع، وبعضها عبارة عن كبسولات للتعاطي لا يعرف ما بداخلها أو تركيبها.

وأيضاً في تصريح صحافي أن معظم الأجهزة والمنتجات الطبية التي تم ضبطها في المعاهد الصحية والصالونات النسائية الخاصة، أدوية مقلدة أو مهربة أو أدوية مجهولة المصدر، مبيناً أنها تمثلت في وصفات للتنحيف والمقويات الحشوية والهورمونات، وأن 70٪ منها مهربة أو مزورة أو غير مسجلة أو مفحوصة، مبيناً أنه تم ضبط بعضها معياً في أكياس معدة للبيع، وبعضها عبارة عن كبسولات للتعاطي لا يعرف ما بداخلها أو تركيبها.

وأيضاً في تصريح صحافي أن معظم الأجهزة والمنتجات الطبية التي تم ضبطها في المعاهد الصحية والصالونات النسائية الخاصة، أدوية مقلدة أو مهربة أو أدوية مجهولة المصدر، مبيناً أنها تمثلت في وصفات للتنحيف والمقويات الحشوية والهورمونات، وأن 70٪ منها مهربة أو مزورة أو غير مسجلة أو مفحوصة، مبيناً أنه تم ضبط بعضها معياً في أكياس معدة للبيع، وبعضها عبارة عن كبسولات للتعاطي لا يعرف ما بداخلها أو تركيبها.

وأيضاً في تصريح صحافي أن معظم الأجهزة والمنتجات الطبية التي تم ضبطها في المعاهد الصحية والصالونات النسائية الخاصة، أدوية مقلدة أو مهربة أو أدوية مجهولة المصدر، مبيناً أنها تمثلت في وصفات للتنحيف والمقويات الحشوية والهورمونات، وأن 70٪ منها مهربة أو مزورة أو غير مسجلة أو مفحوصة، مبيناً أنه تم ضبط بعضها معياً في أكياس معدة للبيع، وبعضها عبارة عن كبسولات للتعاطي لا يعرف ما بداخلها أو تركيبها.

وأيضاً في تصريح صحافي أن معظم الأجهزة والمنتجات الطبية التي تم ضبطها في المعاهد الصحية والصالونات النسائية الخاصة، أدوية مقلدة أو مهربة أو أدوية مجهولة المصدر، مبيناً أنها تمثلت في وصفات للتنحيف والمقويات الحشوية والهورمونات، وأن 70٪ منها مهربة أو مزورة أو غير مسجلة أو مفحوصة، مبيناً أنه تم ضبط بعضها معياً في أكياس معدة للبيع، وبعضها عبارة عن كبسولات للتعاطي لا يعرف ما بداخلها أو تركيبها.

إستراتيجية عالمية حديثة لمواجهة الإيدز

لتحدي العدوى بالإيدز والذي مازال يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الخطط والبرامج الصحية والإمنائية على مستوى جميع دول العالم ومن بينها الكويت. وأوضحت أنه سيتم عرض الاستراتيجية على اجتماع الجمعية العامة للمنظمة المقرر عقده في مايو المقبل بجنيف مؤكداً متابعة تنفيذ الأهداف والغايات العالمية للتنمية المستدامة بهذا الصدد.



د.هند الشومر

مطلقاً توقف الجهود والبرامج المتعلقة بالوقاية والتصدي للإيدز والتي كانت مدرجة كهدف مستقل ضمن الأهداف الإمنائية للألفية الثالثة خلال الفترة من 2000 - 2015. وأكدت الشومر حرص مكتب الإيدز والإحصاءات والمعلومات بوزارة الصحة على المتابعة المستمرة للمستجدات العالمية والإستراتيجيات الحديثة التي تصدرها منظمة الصحة العالمية للوقاية والتصدي للإيدز وتوفير التطعيمات الصحية الشاملة والاستفادة من المستجدات العالمية لتحديث البروتوكولات والسياسات الوقائية والعلاجية والفحوصات التشخيصية وخطط العمل الوطنية وبرامج التوعية والإعلام المبني على البرامج والأدلة العلمية والدراسات الحديثة وتعزيز التعاون بين الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتصدي

مطلقاً توقف الجهود والبرامج المتعلقة بالوقاية والتصدي للإيدز والتي كانت مدرجة كهدف مستقل ضمن الأهداف الإمنائية للألفية الثالثة خلال الفترة من 2000 - 2015. وأكدت الشومر حرص مكتب الإيدز والإحصاءات والمعلومات بوزارة الصحة على المتابعة المستمرة للمستجدات العالمية والإستراتيجيات الحديثة التي تصدرها منظمة الصحة العالمية للوقاية والتصدي للإيدز وتوفير التطعيمات الصحية الشاملة والاستفادة من المستجدات العالمية لتحديث البروتوكولات والسياسات الوقائية والعلاجية والفحوصات التشخيصية وخطط العمل الوطنية وبرامج التوعية والإعلام المبني على البرامج والأدلة العلمية والدراسات الحديثة وتعزيز التعاون بين الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتصدي

أكدت رئيسة مكتب الإيدز والإحصاءات والمعلومات بوزارة الصحة ومقرر اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة المرض د.هند الشومر حرص الوزارة على متابعة المستجدات العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن السياسات الوقائية والعلاجية لمكافحة الإيدز. وقالت الشومر في تصريح صحفي أمس بمناسبة ختام الحملة الوطنية للوقاية والتصدي للإيدز «نعم.. نملك الإرادة، المتزامنة اليوم العالمي للمرض إن الإستراتيجية الحديثة لـ «الإيدز» ستطرح للمناقشة خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف ما بين 25 و30 يناير المقبل.

وأضافت أن اعتماد قمة الأمم المتحدة لأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة من عام 2015 - 2030 لا يعني

رابطة للطب المبني على البراهين للمهارات البحثية

العلاج الحديثة، مع التركيز على تصميم البحث العلمي ومصادر الخطأ في الدراسات والأبحاث.

هذا وقد تكلفت الدورة بإنشاء الرابطة الكويتية للرعاية الصحية المبنيّة على البراهين، ومن أهم مهامها ضمان استمرارية تعاون الكوادر في وزارة الصحة وجامعة الكويت والهيئات الصحية في مجال نقد البحث العلمي والرعاية الصحية المبنيّة على البراهين، بالإضافة إلى مد جسور التعاون مع الهيئات المماثلة إقليمياً ودولياً. وأخيراً، حضّ د.الفراس الحضور للاستفادة القصوى من هذه الفرصة واستكشاف متعة التعلم، وذلك عن طريق الإستراتيجية في تطبيق المفاهيم والتطبيقات المستنقاة من الدورة أثناء ممارستهم اليومية في تشخيص وعلاج المرضى الأعزاء. كما وعد جمهور الأطباء أيضاً بمواصلة تقديم أنشطة التطوير.

أعلن رئيس الدورة التدريبيّة الرابعة للطب المبني على البراهين ومدير مركز التعليم والتطوير المهني المستمر بمعهد الكويت للاختصاصات الطبية (الكيمز) واستشاري الباطنية والصدر بمستشفى الأميري د.فهد الغملاس، أعلن عن اختتام أنشطة الدورة بنجاح كبير مما انعكس على رضى الحضور من الأطباء والطبيبات المتدربين في الكيمز. وهنا د.الفراس حضور الدورة على استكمال مطلباتها من خلال اكتسابهم مهارات خاصة تمكنهم من انتقاء الدراسات العلمية القوية من حيث الأداء والنتائج. هذا بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الممارسة السريرية المستندة على الأدلة العلمية لإنشاء الإطار الأساسي الذي يمكن من معالجة أي مسألة بحثية متعلقة بأساليب التشخيص

أعلن رئيس الدورة التدريبيّة الرابعة للطب المبني على البراهين ومدير مركز التعليم والتطوير المهني المستمر بمعهد الكويت للاختصاصات الطبية (الكيمز) واستشاري الباطنية والصدر بمستشفى الأميري د.فهد الغملاس، أعلن عن اختتام أنشطة الدورة بنجاح كبير مما انعكس على رضى الحضور من الأطباء والطبيبات المتدربين في الكيمز. وهنا د.الفراس حضور الدورة على استكمال مطلباتها من خلال اكتسابهم مهارات خاصة تمكنهم من انتقاء الدراسات العلمية القوية من حيث الأداء والنتائج. هذا بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الممارسة السريرية المستندة على الأدلة العلمية لإنشاء الإطار الأساسي الذي يمكن من معالجة أي مسألة بحثية متعلقة بأساليب التشخيص



كميات من الأدوية والأدوات المصبوطة